

كلمة السيد رئيس الجمهورية في افتتاح الجلسات الوطنية حول اقتصاد المعرفة
الاثنين 29 مارس 2021

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

أيها السيدات أيها السادة، الحضور الكريم

لقد شرفني السيد رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع الوطني، السيد عبد المجيد تبون، بإلقاء كلمته الآتية التي ضمنها توجيهاته حول اقتصاد المعرفة.

-السيدات والسادة أعضاء الحكومة

-السادة المستشارون لدى رئيس الجمهورية

-السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

-السيدات والسادة والأسرة الجامعية

-السيدات والسادة ممثلو منظمات أرباب العمل والشركاء الاجتماعيين

-السيدات والسادة الحضور

-السيدات والسادة الإعلاميين

يسرني أن أشارككم اليوم فعاليات الجلسات الوطنية حول اقتصاد المعرفة، انطلاقا من قناعتنا الراسخة بأهمية هذه الجلسات التي جاءت لتواكب الإصلاحات المهمة التي باشرتها بلادنا على جميع الأصعدة.

لقد أدركنا لهذه الجلسات أن تكون فضاء جامعا لمختلف الفاعلين من خبراء وباحثين ومتعاملين اقتصاديين وشركاء اجتماعيين ومقاولين شباب مبتكرين ومبدعين وفق مقاربة تشاركية شاملة.

إن بلادنا تواجه اليوم، كما تعلمون، تحديات كبرى من أجل الانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع ومنتج للثروة مما يتطلب قطيعة مع الأنماط الماضية بتغيير نموذج التنمية الاقتصادية بما يسمح لنا بتدارك مسار التطور الاقتصادي العالمي في القرن الحادي والعشرين، نموذج يرتكز على العنصر البشري وبما تزخر به بلادنا من طاقات وكفاءات علمية عالي المستوى.

ونحن مدركون بأن تغيير نموذج التنمية، لن يكون إلا برؤية استشرافية، وبإجراءات وآليات ملموسة وواقعية على المديين القصير والمتوسط، مع اغتنام فرصة وجود إرادة قوية للدولة واستعداد جميع الفاعلين للانخراط في هذه الديناميكية، من أجل تحقيق تحول مجتمعي شامل.

أيها السيدات أيها السادة

لقد أصبحت التنمية في عصرنا هذا، المتميز بدرجة كبيرة من الانفتاح والتنافسية، تعتمد على المكاسب الناتجة عن التقدم التكنولوجي والرقمنة والإبداع بكل من يحمله هذا المصطلح من معنى.

وهنا ينبغي الإشارة بأن النجاح الكبير الذي حققته الكثير من الدولة المتقدمة، يعود أساسا، إلى اعتمادها على "اقتصاد المعرفة"، الذي يشكل المنهج الحقيقي الذي أصبح الهدف الاستراتيجي لتلك الدول.

كما إن الثروة المعرفية وما أحدثته من تغييرات تكنولوجية واقتصادية، قد أفضت إلى ضرورة إعادة التفكير في أهداف التنمية المستدامة للبلدان على نحو يجعل المعرفة والسياسات المرتبطة بالابتكار في صلب هذه الاستراتيجيات.

أيها السيدات أيها السادة

أود في هذا المقام أن أؤكد لكم بأن برنامجنا، الذي نعكف جميعا على تطبيقه، قد أعد انطلاقا من دراسة معمقة وتشخيص دقيق للواقع وعلى أساس نظرة استشرافية وتشاور واسع مع المتعاملين الاقتصاديين والشركاء الاجتماعيين والخبراء يأخذ بعين الاعتبار ضرورة تبني الجزائر لنسق اقتصادي متطور يرتكز على المعرفة والابتكار، وقد ركزنا في برنامجنا على :

- إعداد مخطط يضع جودة التعليم وفعاليتيه في قلب النظام التربوي.
- تشجيع تعليم المواد العلمية والتقنية والتكنولوجية وتحديثها وتكييفها مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.
- تطوير أقطاب امتياز بالشراكة مع المؤسسة الاقتصادية بما يتماشى مع تطور العلوم والتكنولوجيات الحديثة وبما يلبي حاجيات الاقتصاد الوطني وتطوره.
- تعزيز البحث العلمي والتكنولوجي ودعم التعاون بين الجامعات ومراكز البحوث والمؤسسات الاقتصادية.

كما ركزنا على:

- ضرورة إعادة النظر في مقاربة التشغيل عن طريق دعم المقاولاتية وتعزيز روح المبادرة لدى الشباب.
- التعجيل بمسار التحول الرقمي من أجل تعزيز الحكم الراشد وأخلاق الحياة العامة على كل المستويات.

ولا شك أن تنفيذ هذا البرنامج، وفق تسلسل منطقي، لدليل على أن الدولة عازمة على الانتقال إلى اقتصاد المعرفة بشكل مدروس، حيث سارعنا في تجسيده من خلال:

أولاً: الاستثمار في رأس المال البشري:

إضافة إلى تنصيب المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات كهيئة دستورية تهدف إلى ترقية البحث العلمي في ميادين الابتكار التكنولوجي، وتقييم فعالية الآليات الوطنية لتنمين نتائج البحوث لفائدة الاقتصاد الوطني، فإن جهود الدولة من أجل النهوض بالبحث العلمي قد توجت بوضع نصوص قانونية، نذكر منها على الخصوص:

- مخطط التطوير المتعدد السنوات لتنفيذ البرامج الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- استكمال إعداد القانون التوجيهي للتعليم العالي الذي يهدف إلى تعزيز التنمين الاقتصادي لنشاط العلمي والتطوير التكنولوجي.

وقد جاء هذا الإطار القانوني والتنظيمي أيضا ليعزز المكتسبات التي حققتها بلادنا والاستثمار فيها بشكل أمثل.

وفي هذا المنظور تمتلك الجزائر قدرات حقيقية كبيرة في مجال اقتصاد المعرفة حيث تحصي أكثر من 1600 مخبر بحث، موزعين على 109 مؤسسة جامعية، ومركزين للإبداع، و12 أرضية تقنية للتحاليل الفيزيائية والكيميائية، ويشرف عليها أكثر من 62.000 أستاذا باحثا و2200 باحثا دائما.

كما تحصي الجزائر أكثر من 78 دار مقاولاتية كما تم إنشاء أكثر من 44 حاضنة إلى حد الآن مع مئات المؤسسات الناشئة.

وضمن هذا المسعى، ينبغي أن أنوه بالأهمية البالغة التي أولتها الدولة إلى الحضائر التكنولوجية وأقطاب الامتياز، حيث تم تجسيد العديد من الإنجازات، نذكر منها:

- الحظيرة التكنولوجية والقطب الجامعي بمدينة سيدي عبد الله.
- إطلاق عدة مدارس عليا في تخصصات ذات صلة باقتصاد المعرفة والابتكار.
- إنشاء مدارس للرياضيات، والذكاء الاصطناعي والروبوتيك والطاقة المتجددة في عدة مدن.

ثانيا: في ميدان البنية التحتية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال:

تؤدي تكنولوجيات الإعلام والاتصال دورا أساسيا ومتزايدا في التنمية الاقتصادية للدول، مما جعلنا نضعها ضمن أولويات برنامجنا.

ومن هذا المنطلق، عملنا على بناء منشآت دعم لهذه التكنولوجيات بغية تكثيف شبكة الاتصالات الوطنية، مع إعطاء الأولوية لشبكة الألياف البصرية وتوسيع الولوج إلى الانترنت ذات التدفق العالي جدا من خلال عصرنة وتكثيف شبكة المواصلات السلكية واللاسلكية.

ثالثا: وضع بيئة مؤسسية تحفز على خلق ونشر واستخدام المعرفة الموجودة بشكل فعال:

من أجل هذا تم إنشاء وزارة منتدبة مكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، لأول مرة، وهو دليل على إرادتنا من أجل تغيير النموذج الاقتصادي القائم.

أيتها السيدات أيها السادة

لقد تم التأكيد خلال انعقاد الندوة الوطنية حول الإنعاش الاقتصادي في شهر أوت من السنة الماضية أن التنويع الاقتصادي وتغيير نموذج النمو، أمر لا رجعة فيه، مثلما تم التأكيد، على أن اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة هي القاطرة التي تقود هذا التحول.

وقد تم في إطار وضع البيئة المؤسسية، تحقيق جملة من الإنجازات الملموسة تتمثل في:

- الإطلاق الرسمي لصندوق تمويل المؤسسات الناشئة كآلية مهمة لدعم إنشاء هذه المؤسسات وتسهيل عملها الإبداعي.
- تدشين أول مسرع للشركات الناشئة في حظيرة دنيا بارك بالجزائر العاصمة.
- إطلاق خدمات التصديق والتوقيع الإلكترونيين كأداة لتأمين المعاملات الإلكترونية وتحسين بيئة الاستثمار.

إلى جانب ذلك، أولت الدولة أهمية بالغة لتحسين مناخ الأعمال للمؤسسات الناشئة من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية وتسريع عمليات الرقمنة في جميع الدوائر الوزارية ومؤسسات الدولة، خاصة تلك التي لها علاقة مباشرة بالخدمة العمومية للاستثمار.

أيتها السيدات أيها السادة

إن نجاح مسعى اقتصاد المعرفة مرهون بمدى نجاح الانتقال إلى التنوع الصناعي، بفضل استغلال المعرفة بما يساهم في زيادة النمو الاقتصادي، بل إن اقتصاد المعرفة يتماشى مع نقل التكنولوجيا وتشجيع الاستثمار الوطنية والأجنبي وزيادة الانفاق على البحث والتطوير.

ومن أجل إنجاح هذا المسعى، أجدد توجيهاتي بضرورة التركيز على:

- دعم التخصصات التقنية في التعليم، مع تعزيز تعليم الرياضيات والإعلام الآلي في المؤسسات التربوية، وبعث ديناميكية في التكوين المهني والتمهين لدفعه نحو الابتكار والابداع.
- ضرورة تحقيق تنوع صناعي كفيل بتوفير بيئة حقيقية للإبداع قابلة لتحويلها لمنتجات ممل يخلق الثروة وزيادة في الناتج الوطني وتوفير مناصب الشغل.

- حث المؤسسة الوطنية على المساهمة في تمويل عمليات البحث والتطوير وتكوين الرأسمال البشري بما يتماشى مع احتياجاتها والتوجه نحو اقتناء منتجات المؤسسات الناشئة لاستغلالها في تطوير وتوسيع نشاطاته بدل التوجه نحو الاستيراد.
- التوجه إلى التعامل مع المؤسسات الاقتصادية والهيئات الدولية الأجنبية من خلال الاتفاقيات المبرمة بتفعيل آليات الشراكة الاقتصادية الحقيقية المربحة.
- يتعين على كل مؤسسات الدولة الانخراط من الآن، في مسعى التحول نحو اقتصاد المعرفة، وكذا تطوير أدوات وآليات تقييم ومتابعة المكتسبات في هذا المجال.
- من أهدافنا وضع آليات تسمح بإشراك فعلي وحقيقي للكفاءات العلمية الوطنية المقيمة خارج التراب الوطني والتي تريد المساهمة في بناء الجزائر الجديدة.

أيتها السيدات أيها السادة

إن قناعتنا الراسخة بأن بلادنا تملك من المقومات والقدرات بما يمكنها من التمويع في مجال اقتصاد المعرفة، ونحن لذلك مطالبون جميعا بتوحيد جهودنا وتضافرها من أجل أن تحتل الجزائر مكانة مرموقة على المستويين الإقليمي والدولي.

جزائر تثمن كفاءاتها وتوفر لأبنائها في داخل البلاد وخارجها كل شروط الابتكار والنجاح من أجل التوصل إلى اقتصاد قوي أساسه المعرفة.

أيتها السيدات أيها السادة

إن ثقتي فيكم كبيرة من أجل إنجاز هذه الجلسات التي تعتبر لبنة أخرى في مسار إحداث التحول الاقتصادي المنشود في بلادنا، والتي أعلن رسميا عن افتتاحها مع تمنياتي لكم بالتوفيق.

شكرا على كرم الإصغاء

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

